



مصدر الصورة : Middle East Monitor

## بيان عن محاكمة حنين حسام ومودة الأدهم

يمكن نسب هذا البيان إلى متحدث باسم مؤسسة كلوني للعدالة. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان [info@cfj.org](mailto:info@cfj.org)

9 سبتمبر/أيلول 2020

راقبت "ترايل ووتش"، وهي مبادرة تابعة لـ"مؤسسة كلوني للعدالة"، محاكمة السيدة حنين حسام والسيدة مودة الأدهم، اللتين حُكِمَ عليهما بالسجن لمدة عامين بتهمة "الاعتداء على المبادئ والقيم الأسرية في المجتمع المصري". استندت التهم إلى صور ومقاطع فيديو نشرتها المتهمتان لأنفسهما على منصات التواصل الاجتماعي، وفي حالة السيدة حسام، إلى تشجيعها المزعوم للفتيات على عقد اجتماعات عبر الإنترنت. ترتدي السيدة حسام والسيدة الأدهم في الصور والفيديوهات ملابس كاملة، وتغنيان وترقصان في معظمها. ومع ذلك، وجدت المحكمة أنهما بثتا "(...) أفكارا غريبة وشاذة عن عادات وتقاليد المجتمع المصري (...)" بهدف كسب المادى السريع". وقد انتهكت إدانتهما في 27 يوليو/تموز 2020 حقهما في حرية التعبير وعدم التعرض للتمييز، في انتهاك للمعاهدات التي صادقت عليها مصر.

جاءت إدانة السيدة حسام والسيدة الأدهم على خلفية **مضايقات متزايدة من السلطات المصرية للصحفيين والمدونين والناشطين**، من بينها **استهداف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من الإناث مؤخرا**. وانتقد قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية لعام 2018 محل الجدل بسبب "**السيطرة شبه الكاملة على وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والمذاعة**" التي يخولها للسلطات، لا سيما في غياب تعريفات محددة لمصطلحات مثل "مبادئ وقيم الأسرة" الواردة في قانون ينص على عقوبات تصل إلى **خمس سنوات** في السجن.

أثناء المحاكمة، لم تتمكن المحكمة من تعريف "مبادئ وقيم الأسرة" بشكل محدد، لكنها خلصت إلى أن منشورات السيدة حسام والسيدة الأدهم على وسائل التواصل الاجتماعي ذات قصد إجرامي، وهو جذب "انتباه الشباب" و"زيادة نسب المشاهدة بهدف الكسب المادي".

قالت أمل كلوني، الرئيسة المشاركة لمؤسسة كلوني للعدالة: "من المشين أن تحاكم وتدان النساء في عام 2020 لمجرد الغناء والرقص. أمل أن تكون هذه الحالة هي الأخيرة التي تستخدم فيها السلطات المصرية قوانين أخلاقية غامضة لمحاولة التحكم في كيفية تعبير النساء عن أنفسهن على الإنترنت".

قبل جلسة استئناف السيدة حسام والسيدة الأدهم في 14 سبتمبر/أيلول، تدعو مؤسسة كلوني للعدالة مصر إلى التراجع عن إدانة السيدة حسام والسيدة الأدهم وإلغاء تجريم المادة 25 لانتهاكات "مبادئ الأسرة أو قيمها".

### التهم

الاعتداء على "المبادئ والقيم الأسرية في المجتمع المصري" بموجب المواد 22 و25 و27 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في مصر

### الحكم

الإدانة والسجن لمدة عامين وغرامة قدرها 19 ألف دولار أمريكي لكل منهما

### الوضع الراهن

تعقد جلسة الاستئناف المقبلة يوم 14 سبتمبر/أيلول 2020

السيدة حسام والسيدة الأدهم شابتان في أوائل العشرينات من العمر. كان لكل من السيدة حسام والسيدة الأدهم وقت اعتقالهما **ملايين المتابعين عبر منصتي "تيك توك" و"إنستغرام"**، حيث كانتا تنشران مقاطع فيديو لهما ترقصان وتغنيان فيها في الغالب. كانت السيدة حسام تنشط أيضا على منصة "لايكي" الإلكترونية، والتي تتيح عقد اجتماعات عامة عبر الإنترنت.

في أبريل/نيسان 2020، اعتُقلت السيدة حسام وأُتهمت بنشر صور ومقاطع فيديو غير لائقة على الإنترنت وتشجيع الفتيات على عقد اجتماعات "مخلة بالأداب" على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الكسب المادي. استندت التهم إلى مقطع فيديو واحد مدته أقل من أربع دقائق اقترحت فيه أن تفكر النساء في تصوير مقاطع فيديو لنشرها على منصة "لايكي". في الشهر التالي، اعتُقلت السيدة الأدهم أيضا وأُتهمت بنشر صور ومقاطع فيديو غير لائقة على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي. لم تحدد النيابة مقاطع الفيديو أو الصور المعينة التي استندت إليها هذه التهمة. بدلا من ذلك، اتهمت النيابة السيدة حسام والسيدة الأدهم خلال المحاكمة بنشر مقاطع فيديو ذات إبهات جنسية وإغواء الشباب المصري. كما أُتهم ثلاثة أشخاص آخرين بتقديم المساعدة للسيدة حسام والسيدة الأدهم في نشر موادهما "المخلة والخادشة للحياة العام".

استغرقت المحاكمة يومين اثنين، وهي مدة غير كافية في الواقع، ولم يكن أحد المتهمين الثلاثة الآخرين ممثلا في المحاكمة حيث لم يكن هناك وقت كاف لإيجاد محام في إطار المساعدة القانونية، كما أن بعض طلبات المتهمين للمحكمة لم يتطرق لها القاضي.

خلصت المحكمة إلى أن السيدة حسام شجعت فتيات مصريات على "التخلي عن المبادئ والقيم والتقاليد" من خلال عقد اجتماعات على وسائل التواصل الاجتماعي للتنافس مع بعضهن البعض "في جذب الشباب الذين يزورون تلك المنصة". ورأت المحكمة أن السيدة حسام "استغلت حالة الحجر الصحي وحاجة الفتيات للمال". كما قررت المحكمة أن السيدة الأدهم نشرت صوراً ومقاطع فيديو لها "بملاص فاتنة لفتت انتباه الشباب والشابات" بطريقة "قوضت الترابط الأسري" و"أغرتهن بمتابعتها"، رغم كون السيدة الأدهم كانت ترتدي ما ترتديه بنات جيلها بشكل اعتيادي. وخلصت المحكمة إلى أن تصرفات السيدة حسام والسيدة الأدهم حولت "الفضاء الإلكتروني والعالم الافتراضي" إلى "منصات تدعو إلى انتهاك الحريات الشخصية والنظام العام والأخلاق العامة".

تحمي المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الحق في حرية التعبير من خلال أي وسيلة إعلام. وفي حين أن حماية "الأداب العامة" هي تبرير جائز لنقييد الحق في حرية التعبير بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب أن يكون أي تقييد من هذا القبيل مبررا وضروريا ومتناسبا مع هذا التبرير. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون أي تبرير **واضحا بدرجة كافية ويمكن الوصول إليه ويمكن التنبؤ به**. ولم تستوف المادة 25 من قانون مكافحة جرائم الإنترنت في مصر أيًا من هذه الشروط - سواء في نصها أو كما طبقت في محاكمة السيدة حسام والسيدة الأدهم.

علاوة على ذلك، تطالب المادتان 2 و 5 (أ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأطراف بالامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق السعي إلى القضاء على "التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى التي تستند إلى (...) أدوار نمطية للرجل والمرأة". **فسرت** لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة هذه الأحكام على أنها تحظر الاعتماد على القوالب النمطية الجنسانية في الإجراءات القانونية. في هذه القضية، ميّزت الإدانة بوضوح ضد المتهمتين بسبب جنسهما واستندت إلى فهم عفا عليه الزمن بأن الغرض من بعض الملابس "إغواء الشباب".

ستتم إتاحة تقرير ترايل ووتش بشأن إنصاف المحاكمة استنادا إلى مراقبتها للإجراءات قريبا على [www.trialwatch.com](http://www.trialwatch.com).

## عن مبادرة مؤسسة كلوني للعدالة لمراقبة المحاكمات "ترايل ووتش"



راقب مبادرة مراقبة المحاكمات "ترايل ووتش" التابعة لمؤسسة كلوني للعدالة إنصاف محاكمات الأشخاص الأكثر عرضة للإساءة في جميع أنحاء العالم وتقيّمها، بما فيها محاكمات الصحفيين والنساء والفتيات والأقليات الدينية والمثليين/ات، مزدوجي/ات التوجه الجنسي، ومتحولي/متحولات النوع الاجتماعي (مجتمع الميم) والمدافعين عن حقوق الإنسان. باستخدام هذه المعلومات، تدافع ترايل ووتش عن الضحايا وتعمل على وضع تصنيف عالمي للعدالة لقياس مدى امتثال المحاكم المحلية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.